

تقرير لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية
والبنية الأساسية والبيئة
حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان
المبرم في 23 سبتمبر 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية
والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة
الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة
في تمويل مشروع تطوير شبكة نقل
وتوزيع الغاز الطبيعي (عدد 63/2015)

الوثائق المرفقة:

- * نص مشروع القانون،
- * وثيقة شرح الأسباب،
- * نص الاتفاق.

تاريخ انتهاء الأشغال: 15 / 12 / 2015

رئيس اللجنة: عامر العريض

المقررة المساعدة: جميلة الجويني

نائب الرئيس: المنصف السلامي

المقررة المساعدة: درة اليعقوبي

مقرر اللجنة: الطيب المدني

أولاً. تقديم المشروع:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية مع البنك الإفريقي للتنمية يوم 23 سبتمبر 2015 اتفاق الضمان الخاص بمشروع تطوير شبكة نقل و توزيع الغاز الطبيعي والمتعلق باتفاق القرض المبرم في نفس التاريخ بين البنك المذكور والشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع تطوير شبكة نقل و توزيع الغاز الطبيعي بمبلغ لا يتجاوز تسعة وأربعين مليوناً وثلاثمائة وتسعين ألف (49.390.000) أورو.

ويهدف هذا المشروع إلى تحسين ظروف عيش متساكني مناطق الشمال الغربي من خلال ربط 13400 عائلة بالغاز الطبيعي إضافة إلى عدد من المؤسسات الصغرى و المتوسطة المنتصبة بالجهة، الأمر الذي يتطلب تطوير شبكة نقل و توزيع الغاز الطبيعي في هذه الجهة.

ويشمل هذا المشروع 19 بلدية بمنطقة الشمال الغربي موزعة على 4 ولايات و يتكون أساساً من انجاز شبكة لنقل الغاز الطبيعي على طول 260 كلم وانجاز شبكة توزيع للغاز الطبيعي بطول 404 كلم.

ولقد حددت كلفة المشروع بحوالي 56.5 مليون أورو أي ما يعادل 132 م د ت دون اعتبار الأداءات بما في ذلك المبالغ المتعلقة بإجراءات التعويضات والانتزاع للأراضي التي ستشققها الشبكة ونفقات التسيير والمتابعة. ويساهم البنك الإفريقي للتنمية في تمويله بقرض قدره 49.39 مليون أورو أي ما يعادل 115 م د ت وهو ما يمثل 87.4 % من كلفة المشروع، وذلك على فترة سداد بـ 20 سنة منها خمس سنوات إهمال وبنسبة فائدة تقدر بـ 0.4 %.

ثانياً. أعمال اللجنة وتوصياتها:

عقدت لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة جلسة يوم الثلاثاء 17 نوفمبر 2015 تولت خلالها دراسة مشروع القانون على ضوء ما

ورد بوثيقة شرح الأسباب ونص مشروع القانون واتفق الضمان. وبعد التداول والنقاش ارتأت الاستماع إلى ممثلين عن قطاع الطاقة.

وخلال الجلسة المنعقدة يوم الأربعاء 25 نوفمبر 2015، استمعت اللجنة إلى السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز والسيد المدير العام للطاقة بوزارة الصناعة والطاقة والمناجم، حيث تم استعراض عناصر المشروع وكلفته ومراحل انجازه مع التأكيد على أهمية المشروع التي اقتضت إعداد دراسات جدوى اقتصادية حتى يتسنى تنفيذه في أحسن الظروف خاصة وأن الغاز الطبيعي أصبح ضرورة حياتية ومطلبا من المطالب الملحة لجل المناطق الداخلية في إطار سعيها إلى تحسين ظروف العيش بها.

ولاحظ أن النقل حاليا يتم عبر أنبوب وحيد يربط بين مدينة قابس ومدينة تونس لذلك فإن من بين أهداف المشروع تطوير شبكتي النقل والتوزيع وإعطاء حلول إضافية للشركة في خصوص التزويد والخزن.

وفي مداخلتهم، لاحظ بعض النواب أن كلفة ربط العائلات بالغاز الطبيعي وفقا لهذا المشروع مرتفعة جدا وبالتالي كان من الأجدر إنهاء المشاريع التي تم الشروع فيها عوض بعث مشاريع جديدة من شأنها أن ترفع في مديونية الشركة التونسية للكهرباء والغاز تجاه الغير.

ولئن اعتبر البعض من الأعضاء أن الإمكانيات من الغاز محدودة واقترحوا التفكير في استغلال الطاقات المتجددة الأقل كلفة، فقد رأى البعض الآخر أن المشروع هام وأن ربط هذه الجهات بالغاز الطبيعي بات أمرا ضروريا نظرا لما يعانيه سكان هذه الجهات من ظروف طبيعة قاسية إضافة إلى أن الربط بالغاز الطبيعي سيمكن من التقليل من تكلفة الدعم التي تتحملها الدولة وسيساهم في تنمية المناطق الصناعية.

كما طالب النواب الوزارة بمدّ اللجنة بما يكفي من المعطيات والبيانات حول رؤيتها وإستراتيجيتها المرسومة في ما يتعلق بربط مختلف الجهات بشبكات الغاز الطبيعي حتى يتسنى لها دراسة ما يرد عليها من مشاريع قوانين في هذا الصدد وفق نظرة شاملة ومتكاملة.

من جهة أخرى، تطرّق عدد من النواب إلى مسألة ضعف مخزون العدادات الذي بات يشكّل سببا هاما في تعطيل عمليات ربط المواطنين بشبكات الشركة. وفي ردهم أكد ممثلو القطاع على أهمية المشروع في تحسين ظروف العيش في منطقة الشمال الغربي وحرص الوزارة على تجسيم مكونات المشروع والسهرة على حسن توظيف الأموال لتحقيق الجدوى المرجوة وضمان تشريك المنطقة في الدورة الاقتصادية وبعث روح جديدة في منطقة الشمال الغربي للإنماء والرفق الاجتماعي والصناعي بالتغلب على الصعوبات وتوفير العدادات ومراعاة الظروف خاصة من حيث تسعيرة الربط بالغاز الطبيعي ودعم العلاقة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمواطن.

وفي ردّه عن الملاحظة المتعلقة باستعمال عبارة "بمبلغ لا يتجاوز..."، أكد السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز أن المبلغ النهائي للقرض جاء في صيغة الاحتمال لأن المشروع ككل تم تقدير كلفته اعتمادا على احتمالات في التكلفة فإما أن يتم سحب كامل مبلغ القرض أو أن يتم سحب الجزء الكافي فقط لإنجاز المشروع.

ثالثا. قرار اللجنة:

قررت اللجنة بأغلبية أعضائها الحاضرين الموافقة على مشروع القانون.

المقررة المساعدة

جميلة الجويني



رئيس اللجنة

عامر العريض

